

عدد شهر سبتمبر ١٩٧٨ «مجلة إنستيتوشنال انفستور»

أحسن خمسة وزراء مالية في العالم

وزير المالية الناجح يجب أن يلعب دور السياسي ودور رجل الدولة ودور المفاوض الصلب كما يجب أن يكون مخاطرًا شجاعاً وفيما يلي خمسة هم أكثرهم فعالية اليوم.

كانت السنوات الخمس الماضية وقتاً لاختبار كبير لوزراء المال ورجال البنوك المركزية في العالم -وبالنظر إلى ما واجه هؤلاء المسؤولون المليون من تصاعد في موازين الدفع وما يقرب من الفوضى في أسواق العملة العالمية وجدوا أنفسهم مقدوفاً بهم إلى وسط المسرح العالمي - فقرارات إدارة القروض التي كانت تعتبر في وقت ما يمكن أن يزيد قليلاً عن شأن اقتصادي خالص، زصبت شئونها ذات إهتمام وطني جسيم وتخصص عام. وقد صارت الميانيات ميادين حرب سياسية وتحولت مفاوضات التمويل الخارجي إلى تجارب وطنية قاسية تستوجب الإعتزاز.

وفجأة لم يعد يكفي وزير المالية أن يكون فنياً ماهراً أو حاوياً حاذقاً بل يترتب عليه أن يلعب دور السياسي الذي يكون في وسعه أن يحظى بالتأييد لتطبيق إجراءات قاسية ومنتزيدة لربط الأحزمة. كما يجب أن يلعب دور رجل الدولة القادر على علاج مشاكل العملة الشائكة ودور المفاوض الصلب القادر على انتزاع أفضل الشروط الممكنة من البنوك الدولية وفي ذلك كله يجب أن تكون عينه مفتوحة بصفة دائمة على الانطباعات العامة التي يعطيها ويدرك أن منجزاته تتوقف الى حد كبير على الكيفية التي يستطيع أن يوحي فيها بالثقة في كل قدراته. وبديهي أن بعض وزراء المالية كانوا أكثر نجاحاً في التحلي بهذه القدرات الوفيرة أكثر من غيرهم، فما زال العالم بضم وزراء لا تتوفر لديهم الحساسية ولا الكفاءة التي تؤهلهم على التغلب على الاضطرابات الاقتصادية الجسيمة ومن جانب آخر يوجد الكثير من المسؤولين الذين ينجزون أعمالاً وافية بالعرض ولكنها غير بارزة، يهدفون كما يبدوا إلى البقاء السياسي أكثر من تمسكهم بلعب أي دور من أنواع أذوار القيادة.

هذا وهناك بعض وزراء المالية الذين يستثنون من المجموعة -فهم رجال الظروف خلال السنوات القليلة الماضية اختياراً دقيقاً استطاعوا الصمود أمام التحديات والمشاكل المخيفة في أي المستويات، ولم يفعلوا ذلك بالخضوع وركوب موجة الأحداث بل بالمخاطر وترك بصماتهم الخاصة في سياسات بلادهم الاقتصادية ومع أن دوافع هؤلاء الرجال لم تكن سياسية فقد

التزموا التزاماً لا يززع بأهدافهم الاقتصادية ومارسوا عملياً الرغبة في انتهاج هذا الطريق حتى على حساب بعض التأييد السياسي ذي الأهمية البالغة. وقد وصلوا المرحلة التي أصبح فيها حتى مجرد وجودهم في مناصبهم يوحي بالثقة في بلادهم في المقدرة على احتواء مشاكلها الاقتصادية.

وللتعرف على نوعية هؤلاء الأفراد البارزين أجرى فريق من صحيفة إنستيتوشنال انستور برئاسة مساعد المحرر كاري ريخ مقابلة وبحثاً مع رجال البنوك الدوليين في كافة أنحاء العالم خلال الأشهر الثلاثة الماضية وعلى أساس المعلومات التي جمعوها من رجال البنوك اختار أحد عشر محرراً خمسة من وزراء المالية الذي وضح أنهم يطابقون الموازين أنفة الذكر أكثر من أي من غيرهم وثلاثة منهم من الأقطار النامية أنجزوا مهام جليلة عالجت الكثير من جوانب مأساة الأقطار الأقل نمواً، أحد هؤلاء هو وزير مالية إحدى دول النفط ذات الاحتياطي التي كانت بارعة في علاج مشاكل الرخاء المفاجئ وكافة الرجال أظهروا مختلف المواهب، ولكن مواهب كل رجل منهم تناسب بصورة فريدة المشاكل التي يواجهها. وفيما يلي خلاصة لصورة وصفية للرجال الذين تعتقد صحيفة إنستيتوشنال انستور أنهم أكثر وزراد المالية فعالية في عالم اليوم:

أبا الخيل بالمملكة العربية السعودية يدخل الواقعية والاستقرار:

يرى معظم المراقبين أن المملكة العربية السعودية تبدو بالكاد مكاناً يوفر متسعاً لاختبار حماس وزير مالية ما، وبعد كل شيء ما هو مدى الصعوبة في إدارة اقتصاد يغذيه احتياطي في ميزان المدفوعات يبلغ ١٧ بليوناً من الدولارات؟ ولكن رجال البنوك المقربين من السعوديين يصرون على أن المهمة ذات تحديات شبيهة بتحديات تدبير شؤون قطر من الأقطار الأقل نمواً التي تواجه الصعوبات وهم يسرفون في مدحهم للكيفية التي يؤدي بها الشيخ محمد أبا الخيل هذه المهمة، - وهو يعتبر شخصاً ذا عزيمة جد قوية وبالغ الذكاء ينجز الأمور داخل النطاق السليم المحافظ- ومع أنه غالباً يصعب تفسير الكيفية التي تتخذ بها القرارات داخل المجالس السعودية والمحاطة بالسرية، فإن الكثير من رجال البنوك المدركين بشؤون البلاد يؤكدون أن أبا الخيل ظهر للعيان كرجل المال الرئيسي بعد أن أعد نفسه للمنصب لسنوات.

وقد أثارت وفرة ثروة النفط تهديداً بأن الكثير سيحدث للسعوديين بسرعة فائقة، وباختصار فإن الاقتصاد سيصيبه الدمار السريع من جراء المبالغة في التوسع والتضخم

الجسيم وفي الواقع ارتفعت أسعار السلع الاستهلاكية بنسبة ٢١ بالمائة في عام ٧٤م و٣٥٪ في عام ١٩٧٥م و٣٢٪ في ١٩٧٦م ولكن بفضل المراقبة الدقيقة للمصروفات الزائدة وخطط التنمية تغلب أبا الخيل وبقيّة رجال الاقتصاد السعوديين على هذه المشاكل إلى حد كبير (وقد كانت نسبة الغلاء في السنة الماضية ١٥٪ فقط) ولا يفخر بأنه أحد القوى الأساسية في الهبوط بنسبة الغلاء في البلاد فحسب بل أيضاً للدور الجسيم الذي لعبه من أجل وضع برنامج التنمية في البلاد على أساس معقول بالحد من سرعة البرنامج ليسير بخطى أكثر معقولة، ويقال أن أبا الخيل يحاول إدخال مراعاة الواقعية والاستقرار بالنسبة للتخطيط في البلاد وذلك بأسئلته المستمرة لماذا يصرف المال.